مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (39) العدد (2) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (39) No. (2) 2017

تأثير الأزمة الراهنة على الصادرات الزراعية السورية

د غسان يعقوب[1]*
د ابراهيم صقر*
مجد مهنا**

(تاريخ الإيداع 6 / 12 / 2016. قبل للنشر في 12 / 4 / 2017)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية، والتعرف على أهم المشكلات التصديرية التي تواجه الشركات والهيئات العاملة في مجال التجارة الزراعية الخارجية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في معالجة المعطيات البحثية. فقد بينت النتائج أن معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال الفترة 2005 وحتى العام الأول من الأزمة 2011 بلغ نحو 15%، ومن عام 2005 وحتى نهاية عام 2014 نحو 1%.

كما أن القوة التصديرية الأعلى كانت من نصيب الكمون(56%) ، تليه البندورة (53%)، ثم التفاح(26%)، ثم الدراق والعدس(24%)، بينما انعدمت القوة التصديرية للأغنام، ولبعض المنتجات كالقمح والشعير والحمص والذرة.

وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود بعض المشكلات والعقبات التي تواجه الشركات العاملة، منها عدم دقة المعلومات التسويقية، خاصة عن الأسواق الخارجية، وعدم توافر الكميات المطلوبة للتصدير بالمواصفات المطلوبة، أو توافر العمالة المدربة على عمليات ما بعد الحصاد، بالإضافة إلى عراقيل بعض الأجهزة الوزارية الصحة والجمارك والضرائب... وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الزراعية، الأزمة، الكفاءة الاقتصادية.

* أستاذ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالب ماجستير،كلية الزراعة، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (39) العدد (2) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (39) No. (2) 2017

The impact of the current crisis on the Syrian agricultural exports

Dr. Ghassan Jacob*
Dr. Ibrahim Saqer*
Majed Muhanna**

(Received 6 / 12 / 2016. Accepted 12 / 4 /2017)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the most important economic efficiency of agricultural foreign trade indicators, and to identify the most important problems facing the export companies and organizations working in the field of foreign agricultural trade, using descriptive and analytical approach in the treatment of research data. The results show that the annual growth rate of Syrian exports during the period 2005 to the first year of the crisis in 2011 amounted to about 15%, and from 2005 until the end of 2014 about 1%. The export strength top of the share of latency (56%), followed by tomatoes (53%), and apples (26%), then peaches and lentils (24%), while zero, export strength of the sheep, but some products such as wheat, barley, chickpeas and corn.

Search results have been reached and there are some problems and obstacles faced by the operating companies, including the lack of accurate marketing information especially for foreign markets, and the non-availability of required quantities for export to the required specifications, or the availability of skilled labor on the post-harvest operations, in addition to dent some of the ministerial organs, Health and customs and taxes ... and others.

key words: Exports, agricultural crisis, economic efficiency

***Professor, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria**
****Master student, Faculty of Agriculture, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة:

شهدت العقود الثلاث الماضية العديد من التطورات والتغيرات الاقتصادية،حيث ظهرت التكتلات الاقتصادية العالمية، وتأسّست منظمة التجارة العالمية، مع اتجاه الدول، وبخطى واسعة، نحو التجارة الحرة ، ومن ثم تسابقت الدول فيما بينها لزيادة صادراتها، وذلك بوضع استراتيجيات تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية في الأسواق .

ولمّا كان الاقتصاد السوري جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فقد تأثرت التجارة الخارجية الزراعي ة السورية بتلك المتغيرات،إذ صار قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات الاقتصادية أهمية في سورية، لأنه يشكل المصدر الرئيس للحصول على العملات الصعبة اللازمة لاستيراد متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تمارس إيرادات التصدير دوراً مهماً في تمويل الموازنة العامة للدولة لمواجهه إنفاقها العام، بشقيّه الجاري و الاستثماري، وفي تقليص عجز الميزان التجاري والزراعي. وتعد مؤشرات الأداء في قطاع التجارة الخارجية من المؤشرات الأساسية للتعرّف على مدى قدرة القطاع الزراعي على الوفاء بالاحتياجات الزراعية، التي ستكون الأساس الحسابي لبلوغ نتائج الدراسة.

وباعتبار التصدير ركيزة أساسية يستند إليها الانطلاق الاقتصادي، لتوفير المصادر النقدية المستقرة من الإيرادات الخارجية، فإن الإنتاج بهدف التصدير (أي إعداد إنتاج مخصص للتصدير) يجب أن يتم بالكفاءة العالية،من أجل المنافسة في الأسواق العالمية، والمساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي(إمام ،2000).

إن ما تشهده سورية اليوم في أزمتها الراهنة أثبت أنّ الزراعة هي قاطرة الاقتصاد، وقد كان من الخطأ إعطاء الأولوية لقطاعات أخرى، غير أن هذا الخطأ استدرك على مضض، لعدم وجود موارد بديلة، فالأزمة بكل مكوناتها لم تغير هيكلية الصادرات الزراعية السورية، بل ظلت مساهمتها موجودة بنسبة 55% من إجمالي الصادرات، وذلك حتى عام 2013(غصن، 2014).

ففي اقتصادٍ أنهكته الحرب والحصار، قد يغدو طبيعياً حصول تراجع في الصادرات السورية، بشكل فرض إعادة هيكلتها، انسجاماً مع تداعيات الأزمة، وخاصة بعد التوجه إلى أسواق الشرق، و إغلاق أوروبا أسواقها بوجه المنتجات المحلية.فقد تكبد الاقتصاد السوري خسائر كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ وصلت إلى 664 مليار ليرة سورية بالأسعار الثابتة، من عام 2000 وحتى نهاية 2012، الذي يعادل 45.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، أما بالأسعار الجارية فتقدر هذه الخسائر بنحو 24.1 مليار دولار أمريكي. إلا أن الخسائر في قطاع الزراعة كانت نسبيا أقل من القطاعات الأخرى، حيث كانت الزراعة القطاع الأسرع نمواً ، نتيجة لتحسن المناخ بعد تعاقب سنوات الجفاف، ولعبت الظروف المناخية دوراً في تخفيض خطورة الأزمة، إلا أن العديد من المزارعين وجدوا صعوبات في الدخول إلى أراضيهم، اضافة إلى الصعوبات في النقل، وبيع المنتجات، نظراً لنقص الأمن في مناطقهم(المركز السوري لبحوث السياسات،2013).

وبعد مضي نحو خمس سنوات لا تزال الحرب المفروضة وآثارها السلبية تضغط على الموارد الاقتصادية الوطنية، وتعيق نمو الاقتصاد السوري.وفي قراءة لمؤشرات الاقتصاد الوطني نلاحظ تراجع الناتج المحلي إلى نحو 25%في العام 2012مقارنة بالعام 2010، وبما يتجاوز 30%في النصف الأول من العام 2013، عما كان عليه في العام 2012. فقد ارتفع معدل التضخم إلى 58.30%خلال النصف الأول من عام 2013مقارنة مع 27.26%لنفس الفترة من عام 2012، أي بزيادة قدرها 31.04% وتعود هذه الزيادة بشكل رئيس إلى ارتفاع مساهمة مكون الأغذية، والمشروبات غير الكحولية التي بلغت 28.14%، تليها مساهمة مكون السكن والمياه والكهرباء والوقود،إذ بلغت 12.43%، ثم مساهمة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية البالغة3.93 %.

ويمكن تفسير تغير معدل التضخم بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية،أهمها: توقعات الأفراد حول الأسعار، وتحركات سعر الصرف، وتغير العرض النقدي، والإجراءات الحكومية المتعلقة بأسعار السلع الإدارية التي تقدم الحكومة من خلالها الدعم للمستهلك، علاوة على تغيرات الأسعار العالمية للنفط والغذاء(رهبان،2013).

في هذا البحث تمت دراسة أهم المحاصيل التصديرية الرئيسة مثل القمح، والقطن، وزيت الزيتون، والحمضيات خلال فترة عشر سنوات (2005-2014)،وهي بالطبع من المحاصيل التصديرية المهمة، نظراً لأنها تهدف إلى تعظيم العائد منها بزيادة صادراتها. إلا أن زيادة صادرات تلك المحاصيل للأسواق الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقاً بالأحداث الراهنة، والمتغيرات الاقتصادية السورية،التي من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على الصادرات الزراعية السورية.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية في وجود العديد من الصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية الزراعية السورية، وذلك بسبب انخفاض معدل نمو الصادرات بالنسبة للواردات، فالميزان التجاري السوري بصفة عامة، والميزان التجاري الزراعي بصفةخاصة، في عجز دائم، خاصة في السنوات الأخيرة، كما توجد مشكلات عديدة تواجه الصادرات الزراعية السورية في الأسواق الخارجية، وترجع تلك المشكلات بصفة أساسية، إما إلى عوامل داخل القطاع الزراعي على مستوى الاقتصاد الجزئي، مثل الأسعار التصديرية، وقيم الصادرات للحاصلات موضع الدراسة، أو إلى عوامل اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلى، مثل سعر الصرف، وحجم الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على طبيعة الصادرات الزراعية السورية، من حيث تطورها، ونوعيتها، وتوجهاتها، من جراء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السوري.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في إمكانية التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية بشكل عام، التي تؤثر في المجمل على الاقتصاد الزراعي السوري بشكل خاص، من أجل التغلب على الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية المترتبة عليه، كما يفيد في معرفة واستيضاح أهم المعوقات التي تقف حاجزا أمام نمو وتطور الصادرات الزراعية، وإيجاد الحلول المناسبة التي قد تسهم في رفع مستوى التنمية وزيادة العوائد الاقتصادية.

وبناء على ما تقدم فالدراسة تهدف إلى تحقيق الآتي:

1 - دراسة التركيب السلعي للصادرات الزراعية السورية، ودراسة تطور الصادرات والواردات لأهم الحاصلات الزراعية السورية.

2 - دراسة أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية، والتعرف على أهم المشكلات التصديرية التي تواجه الشركات والهيئات العاملة في مجال التجارة الزراعية الخارجية و محاولة وضع الحلول لها

طرائق البحث ومواده :

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في معالجة المعطيات البحثية، والمتحصّلة من مصادر عالمية، وأخرى محلية، مثل قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ، وبيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبيانات وزارة الزراعة

والإصلاح الزراعي، وبيانات المكتب المركزي للإحصاء.كما تم اتباع أساليب التحليل الاقتصادي والإحصائي من حيث: تقدير معدلات الاتجاه الزمني العام للصادرات الزراعية، ومعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، للمقارنة بين فترات مختلفة(من عام 2005 وحتى 2014)، مستعينين بالبرامج الإحصائية في رصد وتحليل البيانات المطلوبة، مثل برنامج EXCEL و SPSS كما تم إجراء استبيان ميداني ، من خلال استمارة استبيان داعمة معدة لهذا الغرض، للوقوف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه المصدرين(المنتجين، والشركات والهيئات العاملة في محافظة اللاذقية بمجال التجارة الزراعية الخارجية)، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتهم. ومن أبرز الهيئات المعنية:الشركة العامة للموانئ،ومؤسسة النقل البحري،وفرع هيئة تنمية وترويج الصادرات، واتحاد المصدرين، وجمعية مصدري المنتجات الزراعية، وغرف التجارة والزراعة، ومديرية الزراعة، والجمارك،والمؤسسة العامة للخزن والتسويق.

النتائج والمناقشة:

أولاً_تطور التجارة الزراعية السورية:

1 - تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية، والميزان التجاري الزراعي السوري :

أ- تطور قيمة الصادرات الزراعية السورية:

تؤكّد إحصائيات المركز الوطني للسياسات الزراعية أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الزراعي بين متوسط الفترة (2003- 2005) والعام 2011 بلغ نحو 1%،بينما كانت مساهمة الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية لعام 2011 نحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي مسجلاً تقدماً بنسبة 4%عن العام 2010 ،إلا أن السنوات 2012 و 2013 و 2014 قد أظهرت تراجعاً كبيراً بسبب تقلص المساحات المزروعة،وانخفاض الإنتاج،نتيجة الأحداث الجارية في سورية(المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2013).وتبين معطيات الجدول رقم(1) واقع التجارة الزراعية الخارجية في سورية خلال العشر سنوات الأخيرة(2005-2014).

الجدول(1).الميزان التجاري للسلع الزراعية في سورية خلال الفترة 2005-2014

البيان / الأعوام	الصادرات الزراعية (مليون دولار)	نسبة الصادرات الزراعية من مجمل الصادرات (%)
وسطي2003-2005	1,121	16
2006	2,192	21,7
2007	2,683	23,2
2008	4,083	26,8
2009	2,973	28,4
2010	2,864	23,5
2011	1,990	19
2012	985	9
2013	581	6
2014	581	6

المصدر :المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

من معطيات الجدول (1) نلاحظ أنّ الصادرات الزراعية السورية اتسمت خلال وسطي الفترة 2003_2005،وحتى 2012بالتذبذب، بشكل عام، حيث أظهرت الأعوام من عام 2006وحتى عام 2008الازدياد المستمر في قيمة الصادرات الزراعية، فوصلت إلى 4083مليون دولارفي العام 2008، وكانت هي القيمة الأعلى خلال الفترة الزمنية المدروسة، ثم عادت إلى الانخفاض حتى العام 2014، بينما كانت الأعوام خلال الفترة 2011-2014هي الأدنى على صعيد مستويات التصدير خلال السنوات السابقة لها،إذ تراجعت قيمة الصادرات لتصل إلى 1990مليون دولار و 985مليون دولار و581 مليون دولار على التوالي.

كما أنّ هناك تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية خلال العامين 2009 و2010،ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية وللجفاف، والشح في المياه اللذين أصابا بعض المناطق السورية، أما بالنسبة لأعوام الأزمة فيعود التراجع في قيمة الصادرات الزراعية إلى العقوبات الاقتصادية الغربية، والعربية، المفروضة على الحكومة السورية . كما وقد لوحظ أيضًا إلى أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية كانت في العام 2006 حوالي 22%،وبقيت في حالة ازدياد واضح إلى أن وصلت في العام 2009إلى 28.4%، وهي أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة، بعدها تراجعت في العام 2010إلى 23.5%،ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل، من أهمها زيادة الاستهلاك المحلي لمواد معينة أو انخفاض الإنتاج نتيجة الظروف المناخية، بينما انخفضت النسبة في أعوام الأزمة إلى مستويات أدنى، وهذا الانخفاض يعود بالطبع إلى الظروف الاقتصادية التي

تمر بها البلاد نتيجة الحرب المفروضة عليها. ولدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الصادرات الزراعية، بصورة علمية، استُخِدمت معادلة الانحدار الخطي البسيط ، وذلك بالاستعانة ببرنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وفق ماتبينه معطيات الجدول(2)، والشكل البياني(1).

الجدول(2).الاتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات الزراعية للفترة(2005-2014).

المتغير	معادلة الاتجاه العام	R^2	F	المتوسط	معدل النمو السنوي			
الصادرات الزراعية	Y=-187.97x+3039.1				0.24	2.447	2005.3	1

المصدر: نتائج الدراسة.

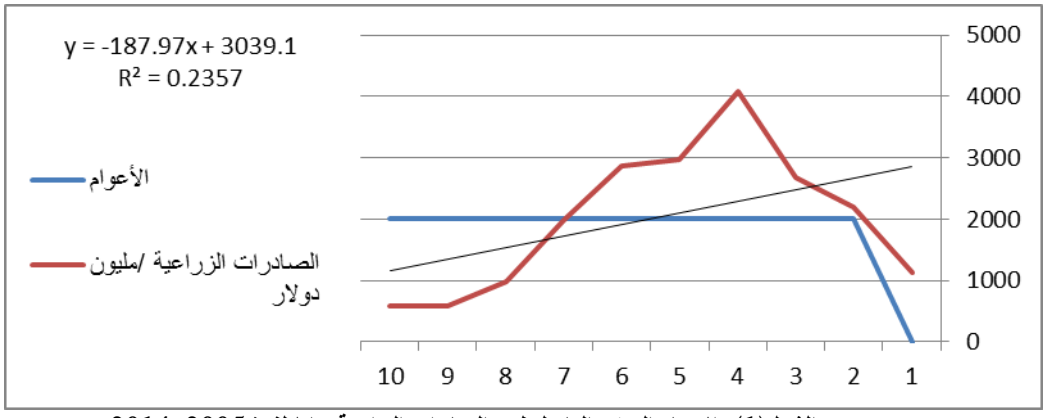

الشكل(1). الاتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات الزراعية خلالالفترة 2005-2014.

تبين معطيات الجدول(2) ومعادلة الاتجاه العام بعد ثبات المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية 5%، أن الصادرات الزراعية اتسمت بالانخفاض السنوي المعنوي إحصائياً والبالغ نحو 187.97مليون دولار خلال الفترة(2005-2014)في حين جاءت قيمة معامل التحديد نحو 24%، وهذا ما يفسر على أن 24%من العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية السورية ترجع إلى عامل الزمن فقط. وتشير تقديرات تحليل التباين (F) إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى 5%، كماأن معدل النمو السنويفي قيمةالصادرات الزراعية بلغ نحو 1%من المتوسط السنوي لتلك الصادرات. ومما سبق نستطيع تتبع معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال فترة الأزمة بالجدول(3).

الجدول(3). معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال فترة الأزمة.

الفترة	معدل النمو السنوي(%)
متوسط 2003-2005 وحتى 2011	15
متوسط 2003-2005 وحتى 2012	2
متوسط 2003-2005 وحتى 2013	1
متوسط 2003-2005 وحتى 2014	1
المتوسط العام	4.75

المصدر: نتائج الدراسة والمركز الوطني للسياسات الزراعية 2013.

ب- تطور قيمة الواردات الزراعية السورية:

شهدت السلع الزراعية المستوردة نمواً استثنائياً خلال السنوات الماضية حتى العام 2011 نتيجة انفتاح السوق المحلية على البضائع الأجنبية، بعد تحرير التجارة، وإزالة معظم القيود على دخول السلع إلى الأسواق المحلية، ومشاركة القطاع الخاص في التبادل التجاري، إلا أن العام 2012شهد تراجعاً بحدود 32%عن العام 2011بسبب الأحداث التي تشهدها سورية، حيث تراجعت قيمة الواردات الزراعية من 4235مليون دولارفي العام 2010إلى 2878مليون دولار في العام 2012مسجلة عجز بمقدار 1357مليون دولار،والجدول(4) يبيّن تطور الواردات الزراعية السورية خلال فترة الدراسة.

الجدول(4). تطور الواردات الزراعية السورية خلال الفترة (2005-2014).

الأعوام	الواردات الزراعية/مليون دولار	نسبة الواردات الزراعية من مجمل الواردات%
وسطي2003-2005	1,367	18
2006	1,666	15,7
2007	2,099	15,3
2008	2,964	16,5
2009	3,983	26,1
2010	4,119	23,6
2011	4,235	21,3
2012	2,878	14
2013	2.447	12
2014	2.447	12

المصدر:المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة.

تبين معطيات الجدول(4) أن التطور في المستوردات الزراعية ازداد بشكل متصاعد، إلا أن العام 2009 أظهر انخفاضاً واضحاً في الواردات الكلية، ثم عاودت الارتفاع بشكل كبير في العامين 2010و2011، بينما شكلت الواردات الزراعية ارتفاعاً متزايداً حتى العام 2011، باستثناء الأعوام 2012 و 2013 و 2014 التي تراجعت خلالها قيمة المستوردات الزراعية. وفيما يأتي الجدول (5)، والشكل البياني(2)اللذان يبينان الاتجاه الزمني العام لتطور الواردات الزراعية السورية.

الجدول (5).الاتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الزراعية السورية خلال لفترة 2005-2014.

المتغير	معادلة الاتجاه العام	R^2	F	المتوسط	معدل النمو السنوي%
الواردات الزراعية	Y=- 97.466x+2867.7	0.35	0.288	2331.6	5

المصدر: نتائج الدراسة.

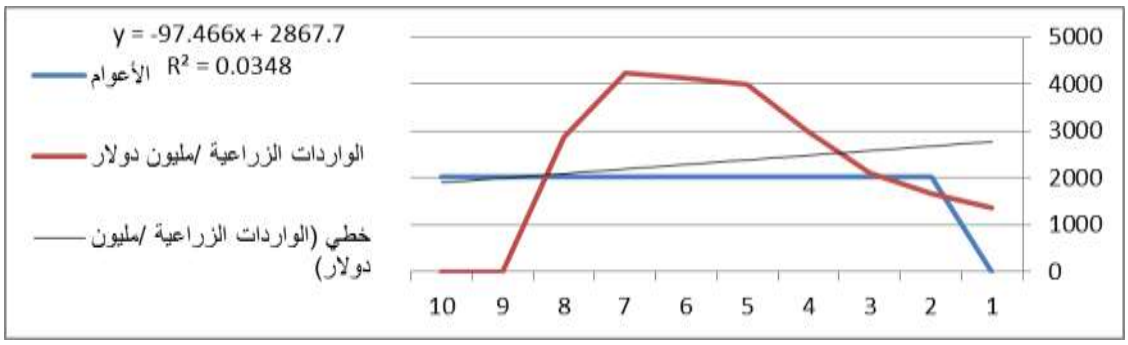

الشكل(2). الاتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الزراعية للفترة 2005-2014.

من الجدول(5) نلاحظ أن نتائج تحليل الاتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الزراعية تشير إلى أن معدل الانخفاض السنوي قد بلغ نحو 97.466مليون دولار سنوياً. وتأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية 5%، أما عن القوة التفسيرية للنموذج الإحصائي المقدر، فتشير قيمة معامل التحديد، والبالغة نحو 0.35، إلى أن 35% من التغيرات في قيمة الواردات الزراعية، خلال فترة الدراسة، تعود إلى تأثير عنصر الزمن، ،كذلك بلغ معدل النمو السنوي في قيمة الواردات في عام 2014 نحو 5% خلال الفترة المذكورة. ومما سبق نستطيع تتبع معدل النمو السنوي للواردات السورية خلال فترة الأزمة بالجدول(6) والشكل (3).

الجدول(6).معدل النمو السنوي للواردات السورية خلال فترة الأزمة.

الفترة	معدل النمو (%)
متوسط 2003-2005 وحتى 2011	20.7
متوسط 2003-2005 وحتى 2012	11
متوسط 2003-2005 وحتى 2013	9
متوسط 2003-2005 وحتى 2014	5
المتوسط العام	11.4

المصدر: نتائج الدراسة والمركز الوطني للسياسات الزراعية السورية لأعوام مختلفة.

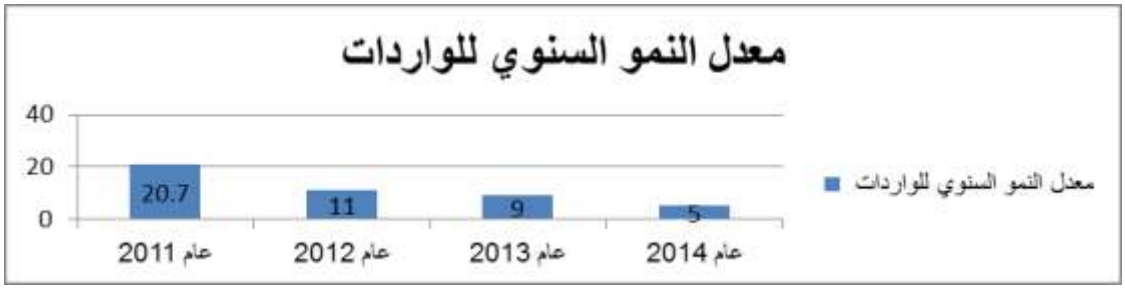

الشكل(3). معدل النمو السنوي للمستوردات السورية خلال الأزمة.

تبين معطيات الجدول رقم (6) والشكل البياني رقم (3)أن معدل النمو السنوي للواردات الزراعية خلال متوسط الفترة 2003-2005 ولغاية 2012 بلغ نحو 11%مقارنة بمتوسط الفترة 2003-2005 ولغاية 2011 حيث سجل معدل النمو 20.7%،وهذا يظهر حجم الضرر الذي لحق بقطاع الزراعة كنتيجة طبيعية لما تمر به البلاد (المركز الوطني للسياسات الزراعية،2013).

ت- الميزان التجاري الزراعي للصادرات والواردات السورية:

سجل الميزان التجاري الزراعي قيماً سالبة، أو عجز حصل في أغلب السنوات المدروسة، وهذا يعزى إلى تراجع في القيم التصديرية المحققة نتيجة موجات الجفاف والعوامل الطبيعية التي ضربت سورية، وذلك بسبب طبيعة سلع الصادرات التي تختلف عن طبيعة سلع الاستيراد، من حيث التأثر بالعوامل الطبيعية والأمراض أو نتيجة الحرب والعقوبات المفروضة على سورية والتجارة السورية، بالإضافة إلى زيادة قيمة الواردات الرئيسة، سواء نتيجة تغير أنماط وعادات الاستهلاك المحلي والتوجه نحو سلع الاستيراد بشكل أكبر أو نتيجة التسهيلات المفروضة على سلع الاستيراد من قبل الحكومة السورية، أو نتيجة الزيادة السكانية . والجدول (7) يبين الميزان التجاري الزراعي للصادرات والواردات السورية خلال الفترة 2005_2014.

الجدول(7). الميزان التجاري الزراعي للصادرات والواردات السورية.

البيان الأعوام	الصادرات الزراعية مليون دولار	الواردات الزراعية مليون دولار	الميزان التجاري الزراعي	نسبة الصادرات الزراعية من مجمل الصادرات	نسبة الواردات الزراعية من مجمل الواردات
وسطي2003-2005	1,121	1,367	-254,4	16	18
2006	2,192	1,666	526	21,7	15,7
2007	2,683	2,099	584	23,2	15,3
2008	4,083	2,964	1,119	26,8	16,5
2009	2,973	3,983	-1,010	28,4	26,1
2010	2,864	4,119	-1,255	23,5	23,6
2011	1,990	4,235	-2,245	19	21,3
2012	985	2,878	-1,894	9	14
2013	581	2.447	-1,866	6	12
2014	581	2.447	-1,866	6	12

المصدر: جمعت وحسبت بالاستعانة بقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية 2013.

يبين الجدول(7) أن الميزان التجاري المذكور أعلاه سجل في العامين 2007 و 2008أعلى فائض له،ويفسر الوضع الموجب بسبب تحقيق زيادات قياسية في بعض الصادرات الزراعية الرئيسة، مثل: الأغنام والقطن وبذور الكمون والبندورة، بالإضافة إلى صادرات الفواكه المختارة والحمضيات وزغب بذور القطن والعنب الطازج.أما القيمة السالبة الكبيرة في العام 2010 فتفسر بتراجع الذروات التصديرية المحققة،بالإضافة إلى زيادة قيمة واردات رئيسة، مثل السكر والذرة وواردات أخرى، الموز والأسماك المعلبة، ومن الأسباب التي أثرت على زيادة الواردات ونقص الصادرات هو زيادة الاستهلاك المحلي الناجم عن زيادة أعداد الوافدين من العراق بعد العام 2003.بينما سجل العام 2011أعلى رقم عجز بقيمة تفوق 2مليون دولار،وبعد ذلك تناقص مقدار العجز قليلاً عند 1,894مليون دولار في العام 2012.

ثانيا_مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية:

1 - الميزة النسبية الظاهرية(Revealed Comparative Advantag: RCA):

يعد مؤشر الميزة النسبية الظاهرية، أحد أهم المؤشرات في تقييم تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية:

$$RCA = \frac{\text{قيمة الصادرات السورية من سلعة ما} \div \text{قيمة صادرات العالم لنفس السلعة}}{\text{قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية} \div \text{قيمة إجمالي صادرات العالم الزراعية}}$$

فعندما تكون RCAأكبر من الواحد:فمعنى ذلك أن البلد يمتلك ميزة نسبية ظاهرية للسلعة أو المنتج، ويجب الاهتمام بالسلعة أو المنتج لزيادة الصادرات منها، والعكس صحيح.الجدول(8).

الجدول(8).الميزة النسبية الظاهرية(RCA) للصادرات الزراعية السورية الرئيسية خلال فترتي ماقبل وأثناء الأزمة ألف(دولار).

السلعة	وسطي قبل الأزمة			وسطي خلال الأزمة		
	سورية	العالم	RCA	سورية	العالم	RCA
الأغنام الحية	215744	786219	289.5	64769	1528892	58.7
لنت القطن	77514	9648569	8.5	6013	20846512	0.4
البندورة	124008	7245078	18.1	57982	8501563	9.5
البرتقال	18871	3811223	5.2	8790	4820090	2.5
الكرز	3170	973811	3.4	12644	1537619	11.4
المشمش	371	365043	1.1	3504	405386	12.0
التفاح	48469	6221681	8.2	45856	7146938	8.9
القمح	10994	44897314	0.3	2	46847615	0.0
العنب	3594	5616769	0.7	4223	7026580	0.8
العدس	69369	1249664	58.6	15502	1548557	13.9
البطاطا	33116	3323079	10.5	9182	4549391	2.8
الجبن(من حليب بقر)	10660	25077842	0.4	28816	26461098	1.5
زغب بذور القطن	21513	96619	234.9	14093	222221	87.9
الفستق الحلبي	8383	1707343	5.2	25792	2525773	14.2
الحمص	205	680226	0.3	451	963705	0.6
زيت الزيتون البكر	45738	5797464	8.3	120000	5658722	29.4

قيمة إجمالي الصادرات السورية	(15,231,289	948111
قيمة إجمالي الصادرات العالمية	16,070,000,000	1313940192

المصدر: جمعت وحسبت بالاستعانة بقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، والمركز الوطني للسياسات الزراعية السورية.

من الجدول(8) نلاحظ أن الميزة النسبية الظاهريةلأهم الصادرات الزراعية السورية في فترة ماقبل الأزمة،في معظمها تتمتع بميزة نسبية ظاهرية باستثناء القمح والجبن والحمص والعنب بينما كان زغب بذور القطن والأغنام الحية يمتلكان هذه الميزة وبقوة خلال هذه المدة.في حين لم يمتلك لنت القطن والقمح والعنب والحمص ميزة نسبية ظاهرية في فترة الأزمة، بينما حصل زغب بذور القطن والأغنام الحية وزيت الزيتون البكر على أكبر ميزة نسبية ظاهرية، وهذا يعني أنه من المهم بذل المزيد من الجهود لتكون هذه المنتجات ذات نوعية وجودة أفضل، خاصةً فيما يتعلق بتلبية رغبات المستهلكين في الدول المستوردة.

2-القيمة النسبية للوحدة(Relative Unit Value : RUV):

يمثل مؤشر القيمة النسبية للوحدة، قيمة وحدة الصادرات لمنتج معين في دولة معينة، نسبةً إلى وسطي قيمة الوحدة للعالم، وتستخدم قيمة الوحدة كمؤشر للأسعار، فإذا كانت القيمة النسبية للوحدة أدنى أو أعلى من 1فعندها: يُقال أن سورية تصدر منتجها بسعر أقل أو أكثر من متوسط السعر العالمي للمنتج نفسه .وذلك وفق العلاقة الآتية(Irfan,1995):حيث أن:

$$RUV=\frac{E_{is}/Q_{is}}{E_{iw}/Q_{iw}}$$

i=لرقم القياسي للسلعة

Eis =قيمة صادرات السلعة iلسورية

Qis =كمية صادرات السلعة iلسورية

Eiw =قيمة صادرات السلعة iللعالم

Qiw =كمية صادرات السلعة iللعالم

الجدول (9).قيمة الوحدة النسبية(RUV) للصادرات الزراعية السورية خلال فترتي قبل وأثناء الأزمة (ألف دولار – طن).

السلع	وسطي قبل الأزمة				RUV	وسطي خلال الأزمة				RUV
	القيمة		الكمية			القيمة		الكمية		
	سورية	العالم	سورية	العالم		سورية	العالم	سورية	العالم	
الأغنام	215744	786219	54466	556695	2.8	64769	1528892	290084	15234284	2.2
لنت القطن	77514	9648569	36000	6329707	1.4	6013	20846512	2496	8198818	0.9
البندورة	124008	7245078	367750	6108617	0.3	57982	8501563	177937	7448363	0.3
البرتقال	18871	3811223	51890	6108617	0.6	8790	4820090	18038	6907560	0.7
القمح	10994	44897314	39552	131129512	0.8	2	46847615	3	148270710	2.1
العنب	3594	5616769	4724	3867715	0.5	4223	7026580	5094	3928887	0.5
العدس	69369	1249664	44069	1319914	1.7	15502	1548557	16238	1963981	1.2
البطاطا	33116	3323079	124611	9914503	0.8	9182	4549391	25761	12257461	1.0

الجبن	10660	25077842	5461	4436918	0.3	28816	26461098	8118	5221050	0.7
زغب القطن	21513	96619	31874	156756	1.1	14093	222221	14093	222221	1.0
الفستق	8383	1707343	1889	374456	1.0	25792	2525773	2441	361387	1.5
الحمص	205	680226	161	928671	1.7	451	963705	58	1158957	9.4
زيت الزيتون	45738	5797464	14245	1311284	0.7	120000	5658722	40000	1635677	0.9

المصدر: جمعت وحسبت بالاستعانة بقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة لأعوام مختلفة.

تبين معطيات الجدول (9) أن منتجات البرتقال والبطاطا والجبن وزيت الزيتون البكر والعنب والقمح أظهرت قيمة نسبية للوحدة أقل من 1في فترة ماقبل الأزمة،و منتجات لنت القطن والبرتقال والبندورة والجبن والعنب وزيت الزيتون البكر في فترة الأزمة، مما يدل على القدرة التنافسية البارزة لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية. ويلاحظ أيضا أن الحمص حصل على أكبر قيمة نسبية للوحدة في الفترة الراهنة، وهي أكبر من الواحد الصحيح، وبالتالي السلعة غير قادرة على المنافسة نتيجة ارتفاع سعرها عن السعر العالمي، علماً أن الكمية المصدرة خلال الأزمة كانت قليلة للغاية،إذ لم تتجاوز 58طن بقيمة قدرها451ألف دولار، مقابل الكمية المصدرة عالمياً 1159ألف طن بقيمة964ألف دولار.

3-الاستهلاك الظاهري، ونسبة الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاستهلاك الظاهري على أنه كمية الإنتاج مضافاً إليه الواردات ومطروحاً منه الصادرات لكل سلعة، ويعبر عن الاكتفاء الذاتي بالنسبة المئوية للإنتاج من الاستهلاك الظاهري مما يوفر مؤشراً مباشراً على توفر الفائض التصديري، أو بشكل عكسي على حصة الطلب المحلي الذي يجب تغطيته من خلال الاستيراد.(الجدول10).

الجدول(10).الميزان السلعي لأهم الصادرات والواردات الزراعية السورية الرئيسة خلال الأزمة. الوحدة: **(طن و%)**

المنتجات	الانتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الظاهري	الاكتفاء الذاتي
الأغنام	9031420.5	55.0	11673.6	9019801.9	100.1
قمح	3609096.0	555505.3	0.5	4164600.8	86.7
شعير	728051.0	205767.0	0.0	933818.0	78.0
عدس	130229.0	7084.3	31576.4	105736.8	123.2
حمص	55913.0	15590.6	0.0	71503.6	78.2
كمون	31444.0	26.6	17512.5	13958.1	225.3
ذرة	257684.0	1109072.4	23.6	1366732.8	18.9
بندورة	376012.0	115339.0	201086.1	290264.9	129.5
بطاطا	698129.0	79252.4	106481.9	670899.5	104.1
فول الصويا	820.0	136419.2	0.0	137239.2	0.6
العنب	362501.0	309.2	15282.9	347527.3	104.3
المشمش	72000.0	693.2	7690.9	65002.3	110.8
التفاح	349166.0	4242.6	89566.5	263842.1	132.3
الكرز	82341.0	731.0	13549.0	69523.1	118.4
الدراق	59095.0	7418.2	14338.3	52174.9	113.3
القهوة	0.0	25626.0	300.5	25325.5	0.0

الشاي	0.0	26495.6	0.4	26495.2	0.0
الرز	0.0	289959.3	0.0	289959.3	0.0
المته	0.0	26663.8	124.2	26539.6	0.0
الحمضيات	927453.0	16487.9	131228.2	812712.7	114.1
الحليب المجفف	0.0	5815.6	487.6	5328.0	0.0
فستق حلبي	57195.0	1540.4	2596.2	56139.2	101.9

المصدر: جمعت وحسبت بالاستعانة بقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة لعام 2013.

تبين معطيات الجدول (10) أن أهم المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسة ذات الفائض التصديري النسبي خلال الأزمة هي: الكمون(معدل الاكتفاء الذاتي 225.3%)والتفاح(معدل الاكتفاء الذاتي 132.3)والبندورة(129.5) والعدس(123.2) والحمضيات(114.1%)والأغنام (100.1%)، بالإضافة لمنتجات أخرى، علماً أن هذه المؤشرات لا تأخذ بعين الاعتبار مخازين أول وآخر المدة؛ لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بها. أما معدلات الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسة المستوردة، فكانت منخفضة بشكل كبير، وهذا من البديهيات، نظراً لأن الجزء الأعظم من هذه المنتجات لا ينتج في سورية مثل القهوة والشاي والرزوالمتة، والتي بلغت معدلات الاكتفاء الذاتي منها الصفر، أو أنها تنتج في سورية بكميات قليلة، مثل فول الصويا، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها 0.6%، ومن الذرة 18.93**%**.

4-نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الواردات الكلية:

تشير النتائج إلى أن نسبة قيمة الصادرات الكلية إلى الواردات الكلية قدرت بنحو 69.8% قبل الأزمة، ونحو 52.8% خلال الأزمة.

-نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الناتج المحلى الإجمالي:

أوضحت المؤشرات أن هذه النسبة قدرت بنحو 4.3% قبل الأزمة، ونحو 3% خلال الأزمة. أي أن نسبة الصادرات الكلية إلى إجمالي الناتج المحلى ضئيلة للغاية، وهذا يعنى أن متوسط ما يتم تصديره من إجمالي الناتج المحلى لا يتناسب ومكانة الصادرات الزراعية في الاقتصاد القومي.

6-نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية:

الجدول(11).مؤشرات الكفاءة للصادرات الزراعية السورية خلال مرحلتي قبل وأثناء الأزمة.الوحدة:(مليون دولار و %).

البيان	قبل الأزمة	خلال الأزمة
الصادرات الكلية	12,186	10,501
المستوردات الكلية	17,467	19,871
نسبة التغطية%	69.8	52.8
المستوردات الزراعية	4,119	2,878
المستوردات الكلية	17,467	19,871
النسبة المئوية%	23.6	14.5
الصادرات الزراعية	2,864	985
الصادرات الكلية	12,186	10,501
النسبة المئوية%	23.5	10.5

التجارة الزراعية	6,983	3,863
التجارة الكلية	29,652	30,372
النسبة المئوية %	23.5	12.7
الناتج المحلي الزراعي	547,475	668,659
الناتج المحلي الاجمالي	2,801,609	3,455,223
النسبة المئوية %	20	19
الصادرات الكلية	12,186	10,501
الناتج المحلي الاجمالي	2,801,609	3,455,223
نسبة التغطية%	4.3	3
الصادرات الزراعية	2,864	985
المستوردات الزراعية	4,119	2,878
نسبة التغطية%	69.5	34

المصدر: نتائج الدراسة.

قدرت هذه النسبة بنحو 69.5% قبل الأزمة، ونحو 34% خلال الأزمة، تعكس هذه النسبة تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات الزراعية، وانخفاض مساهمتها في تغطية الواردات الزراعية، إذ تحولت سورية بموجبه لدولة مستوردة أكثر مما كانت تصدره.

7-مؤشر قوة التصدير: وتم حسابه من خلال المعادلة الآتية (ابراهيم،2006).

قوة التصدير =كمية الصادرات ÷ كمية الإنتاج وهذا ما يوضحه الجدول(12).

الجدول(12). القوة التصديرية لأهم الصادرات الزراعية السورية خلال فترة الأزمة(2011-2015).

المنتجات	الانتاج/طن	الصادرات/طن	قوة التصدير
الأغنام	9031420.5	11673.6	0
قمح	3609096.0	0.5	0
شعير	728051.0	0.0	0
عدس	130229.0	31576.4	0.24
حمص	55913.0	0.0	0
كمون	31444.0	17512.5	0.56
ذرة	257684.0	23.6	0
بندورة	376012.0	201086.1	0.53
بطاطا	698129.0	106481.9	0.15
فول الصويا	820.0	0.0	0
العنب	362501.0	15282.9	0.04
المشمش	72000.0	7690.9	0.11
التفاح	349166.0	89566.5	0.26
الكرز	82341.0	13549.0	0.16
الدراق	59095.0	14338.3	0.24

القهوة	0.0	300.5	-
الشاي	0.0	0.4	-
الرز	0.0	0.0	-
المته	0.0	124.2	-
الحمضيات	927453.0	131228.2	0.14
الحليب المجفف	0.0	487.6	-

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

تبين معطيات الجدول(12) أن القوة التصديرية الأعلى كانت من نصيب الكمون (0.56%)، تليه البندورة (53%)، ثم التفاح (26%)، ثم الدراق والعدس (24%)، بينما انعدمت القوة التصديرية للأغنام، ولبعض المنتجات كالقمح والشعير والحمص والذرة.

8 مؤشر الاعتماد على التصدير: وتم حسابه من خلال المعادلة الآتية(إبراهيم، 2006)

مؤشر الاعتماد على التصدير= كمية الصادرات ÷ (كمية الصادرات + كمية الإنتاج المحلي). والجدول (13) يوضح ذلك.

الجدول(13). مؤشر الاعتماد على التصدير لأهم الصادرات الزراعية السورية خلال فترة الأزمة(2011-2015)

المنتجات	الانتاج/طن	الصادرات/طن	مؤشر الاعتماد على التصدير(%)
الأغنام	9031420.5	11673.6	0.001
قمح	3609096.0	0.5	0
شعير	728051.0	0.0	0
عدس	130229.0	31576.4	0.20
حمص	55913.0	0.0	0
كمون	31444.0	17512.5	0.36
ذرة	257684.0	23.6	0
بندورة	376012.0	201086.1	0.35
بطاطا	698129.0	106481.9	0.13
فول الصويا	820.0	0.0	0
العنب	362501.0	15282.9	0.04
المشمش	72000.0	7690.9	0.10
التفاح	349166.0	89566.5	0.20
الكرز	82341.0	13549.0	0.14
الدراق	59095.0	14338.3	0.20
القهوة	0.0	300.5	1
الشاي	0.0	0.4	1
الرز	0.0	0.0	0
المته	0.0	124.2	1
الحمضيات	927453.0	131228.2	0.12
الحليب المجفف	0.0	487.6	1

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية لأعوام مختلفة.

من الجدول (13) نجد أن مؤشر الاعتماد على التصدير الأعلى كان في الكون (0.36%)، يليه البندورة (0.35%)، يليها التفاح والدراق والعدس (0.20%)، بينما انعدمت قيمة المؤشر للأغنام، ولبعض المنتجات كالقمح والشعير والحمص.

ثالثاً–دور الشركات والهيئات العاملة في مجال تصدير الحاصلات الزراعية السورية:

تم التعرف على الشركات والهيئات في مجال تصدير الحاصلات الزراعية السورية،والمشاكل التي تعترضها، ومقترحات متخذي القرار بهذه الشركات لزيادة صادرتها من الحاصلات الزراعية السورية.

1_أسماء الشركات والهيئات العاملة في محافظة اللاذقية، ومجال تخصصها: من خلال المسح الميداني تم التعرف على أسماء الشركات والهيئات العاملة في مجال تصدير المنتجات الزراعية،وهي:الشركة العامة للموانئ،ومؤسسة النقل البحري،وفرع هيئة وتنمية ترويج الصادرات، واتحاد المصدرين،وجمعية مصدري المنتجات الزراعية،وغرف التجارة والزراعة،ومديرية الزراعة،والجمارك،والمؤسسة العامة للخزن والتسويق.

2–مصدر توفير الاحتياجات التصديرية:

أوضحت نتائج المسح الميداني أن المصدر الرئيس لتوفير الاحتياجات التصديريةهو المَزارع المتخصصة للقطاع الخاص (52%)، بالإضافة إلى مصادرثانوية أخرى، مثل الموردين(36%)، والتجار الوسطاء(12%)، كما هو مبين في الشكل(4).

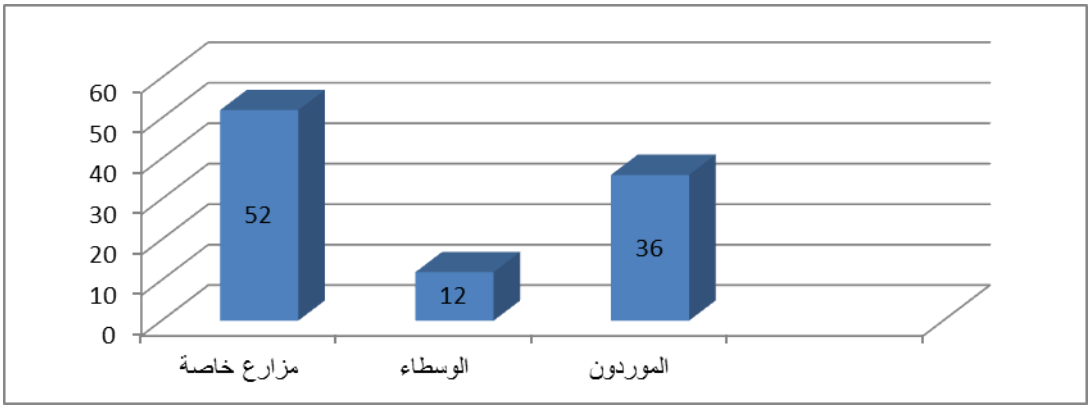

الشكل(4). مصدر توفير الاحتياجات التصديرية

3–مصادر المعلومات التسويقية : أوضحت النتائج الميدانية أن مصادر المعلومات التسويقية الرئيسة، والأكثر شيوعًا،هي شبكة المعلومات الإلكترونية(41%)، ويليها مكاتب التمثيل التجاري(39%)، ثم المؤتمرات المحلية والدولية(14%)، ثم المعارض(6%) وهذا ما يوضحه الشكل(5).

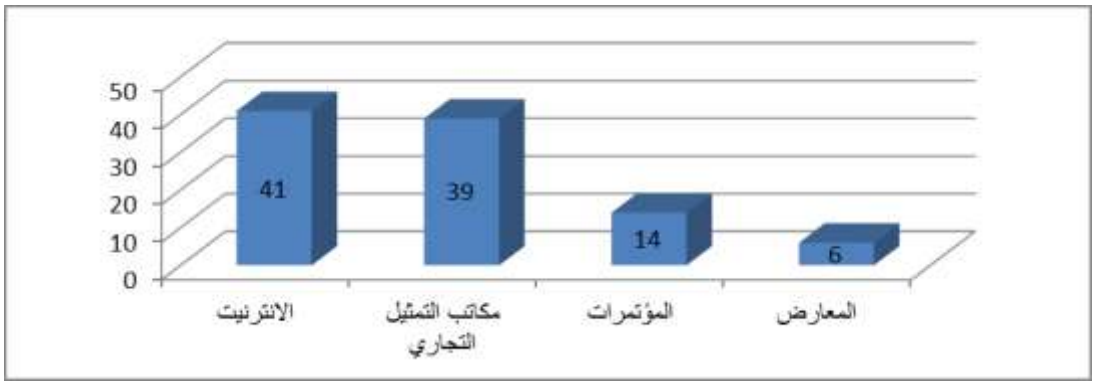

الشكل(5). مصادر المعلومات التسويقية

4-المنتجات التصديرية الواعدة :تتمتع سورية بمميزات طبيعية واقتصادية كثيرة تجعلها تزيد من فرص منافستها في السوق العالمي، وفى هذا الشأن أجمعت هيئات التصدير على أن هناك ازدياد في الطلب على كثير من المنتجات،خصوصاً عما كانت عليه سورية خلال فترة ماقبل الأزمة، مثل الأغنام(47%)، وزيت الزيتون(28%)، والقمح(10%)، والعدس(8%)،بينما الحمضيات(7%).والشكل(6) يوضح ذلك.

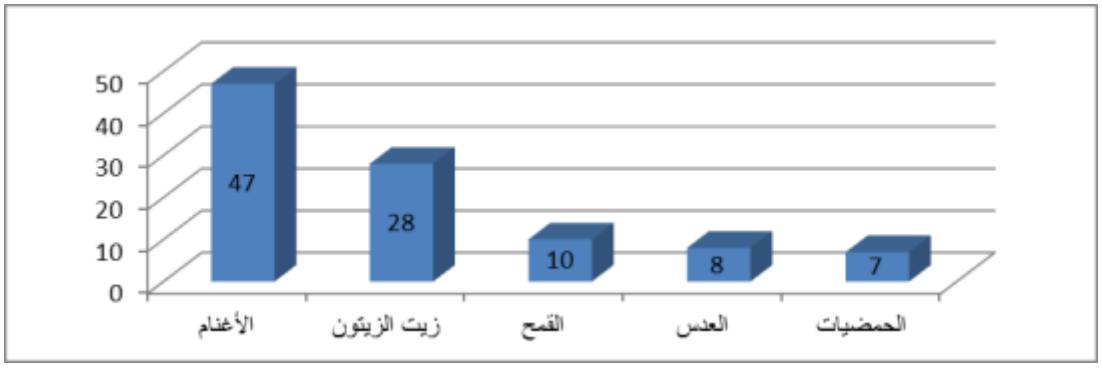

الشكل(6). المنتجات التصديرية الواعدة.

5-المشكلات والمعوقات التي تواجه المصدرين:

تم التعرف على المشكلات والمعوقات التي يواجهها المصدرين، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أ: قصور المعلومات عن الأسواق الخارجية:

أشار المستبانون إلى وجود قصور في المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية،إذ يعد قصور المعلومات عن الأسواق الخارجية أحد أهم المشكلات أمام نفاذ المنتجات السورية لتلك الأسواق،حيث تبين أن أهم أوجه القصور في أسواق التصدير الخارجيةهي عدم دقة وتوافر المعلومات.

ب: المشكلات الإنتاجية:

تعد المشكلات الإنتاجية من أهم العراقيل أمام نفاذ المنتجات السورية للأسواق الخارجية، حيث لا يمكن فصل تكنولوجيا مكنات الإنتاج عن نظيرتها التسويقية والتصديرية، ليس هذا فحسب بل أن النفاذية للأسواق الخارجية يستلزم بالضرورة تخصيص مزارع الإنتاج التصديري،واستخدام تقنيات عالية الجودة والنوعية لإشباع الأذواق والتفضيلات

السوقية. وفى هذا الشأن أوضحت النتائج الميدانية أن هذه الشركات تعاني من مثل هذه المشكلات والتي يمكن إيجازها بالآتي :

1- عدم جودة البذار أو الشتلات وفقاً لأذواق ومتطلبات السوق العالمي، وارتفاع أسعارها.

- *1* - عدم وجود مزارع متخصصة للتصدير.
- *2* - القيود المفروضة على استيراد الشتلات أو والبذور.

ت: مدى توافر الكميات المتعاقد عليها:

فيما يختص بمدى توفير الكميات المتعاقد عليها للتصدير من السوق المحلى ، تبين وجود مشكلات في توفير التعاقدات التصديرية،وتتمثل هذه المشكلات بالآتي:

- *1* - عدم توافر الأصناف والنوعية الجيدة الملائمة للسوق الخارجي.
- *2* - عدم ملائمة ميعاد الحصاد لمواعيد الطلب الخارجي لبعض الأصناف.
- *3* - ارتفاع أسعار المحصول بالسوق المحلى، والتقلبات السعرية المحلية والعالمية.
- *4* - انخفاض جودة المحصول المحلى، وعدم تماثله أو تجانسه.

ث: المشكلات التصديرية والتسويقية:

تبين أن الشركات العامة المصدرة، أو المتخصصة في التصدير، تعاني من وجود مشكلات في الجانب التسويقي والتصديري، من أهمها قصور خدمات التخزين على المستويات المختلفة من المسلك التسويقي، وعدم توافر العمالة المدربة على عمليات ما بعد الحصاد .وقد سلطت الضوء بعضاً من هذه الشركات على عمليات التصدير في ظل الأزمة، إذ أشارت لتأخر نتائج إستراتيجية التوجه شرقاً بالظهور، وسط التشكيك بجدواها، في ظل وجود كثير من العقبات،كما أن تجربة الصادرات مع روسياهي تجربة أولية، تحتاج وقتاً لتكون النتائج أفضل مستقبلاً.

ج: المشكلات المؤسسية والإدارية والمالية: ومن أهمها:

- *1* - المعاملات والإجراءات البنكية في الائتمان والتمويل.
- *2* - الرقابة على الصادرات والحجر الزراعي.
- *3* - عراقيل من بعض الأجهزة الوزارية الأخرى كالصحةوالجمارك والضرائب... وغيرها.

ح: مشكلات الشحن الخارجي للصادرات:

تبين أن النقل البحري يكاد أن يكون له النصيب الأكبر في تحمله لعمليات التصدير، إذ أن هناك صعوبات جمة في النقل البري نتيجة الحرب الدائرة والعقوبات الاقتصادية، وماتبعها من حصار اقتصادي، وربما يستثنى من ذلك بعض البلدان المجاورة كلبنان والأردن مثلاً، والعراق إلى حد ليس ببعيد. أما بالنسبة للنقل الجوي، فهو ليس أحسن حالاً، بسبب عدم وجود طائرات متخصصة لشحن السلع، عدا عن حصر عمليات الشحن بطائرات الخطوط الجوية ، وانخفاض جاهزية منشآت النقل الجوي، ويبقى النقل البحري الخيار الأنسب والمتاح، رغم أن المستهدفين في الدراسة، أفصحوا عن الجوانب السلبية، والمشكلات التي قد تعترضهم في أسطول النقل البحري، إذ أشاروا إلى عدم جاهزية المرافئ السورية لتداول السلع الواردة والصادرة بالكفاءة العالية، والسرعة المطلوبة، كما أنها لم ترق إلى مستوى التجارة الخارجية(بحد تعبيرهم)، فهي تحتاج إلى تحديث بشكل دوري، كما أن هناك ضعف في تقديم الخدمات، وانخفاض مساحات التخزين، مما يؤخر عمليات التحميل والتفريغ. وفى هذا الشأن أشارت عدد من الشركات المتخصصة من أن هناك مشكلات تتعلق بالشحن التصديري للمنتجات الزراعية،ومن أهم المشكلات:

1- عدم توافر فراغات الشحن،وارتفاع تكاليفها.

2 - عدم توفير تجهيزات مناسبة بالموانئ،وبالأوقات المحددة.

3_النقل: إذ أن العقبة الأكبر أمام توجه الصادرات السورية إلى الشرق، تكمن بالنقل،فمثلاً أجور النقل بين مصر وروسيا تنخفض مقارنة مع سورية، ما يقلل المنافسة مع الدول الأخرى، ولتدارك ذلك أنشئ الخط البحري مع إيران، والكونتينر البحري مع روسيا، لكن اتحاد المصدرين السوري يعمل حالياً على إنشاء خطوط طيران لنقل المواد، من خضر وفواكه سريعة العطب... وغيرها).

رابعاً-آراء ومقترحات الشركات العاملة بالتصدير لزيادة الصادرات السورية للأسواق الخارجية.

أوضحت الشركات العاملة بالتصدير أنه من خلال تطبيق بعض الإجراءات فإنها قد تساعد على النهوض بالصادرات السورية الزراعية، وزيادة تنافسيتها في الأسواق الخارجية العالمية، ويمكن إيجازها بالآتي:

1_إزالة المعوقات الإدارية والمالية، وعدم تعدد الأجهزة والهيئات،أي التعامل من خلال منفذ واحد للمصدر .

2- الابتعاد عن فكرة تصدير فائض الإنتاج، والتوجه نحو إنتاج مُنتج منافِس معد للتصدير.

3-تفعيل الاتفاقيات التجارية التي تساعد على زيادة التصدير

4- التسهيلات البنكية والائتمانية، وتخفيض الرسوم والضرائب

5- توفير قاعدة البيانات والمعلومات التصديرية: بصفة دورية وحديثة، عن الأسواق الخارجية المختلفة والفرص التسويقية والتصديرية والتي تمثل أحد الأسس الهامة لنجاح عمليات التصدير

6-توفير الشتلات والبذور من خلال الأجهزة الحكومية، ذات ثقة، أو القطاع الخاص تحت الإشراف الجيد لوزارة الزراعة، وذلك لتوفير مستلزمات الإنتاج الأخرى.

7-ضرورة إقامة معارض ثابتة للمنتجات السورية في الدول والأسواق المختلفة، وفتح أسواق جديدة ، مع المحافظة على الأسواق الموجودة.

8-ضرورة خفض الرسوم والضرائب، وتقليل تكاليف الشحن والنقل.

9-الإهتمام بإرشاد وتدريب العاملين في مجال الإنتاج، والتصدير أيضاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1 - إن الميزان التجاري الزراعي قد سجل قيماً سالبة أو عجز حصل في أغلب السنوات المدروسة، وهذا يعزى إلى تراجع في القيم التصديرية المحققة نتيجة موجات الجفاف والعوامل الطبيعية التي ضربت سورية، وذلك بسبب طبيعة سلع الصادرات التي تختلف عن طبيعة سلع الاستيراد، من حيث التأثر بالعوامل الطبيعية والأمراض أو نتيجة الحرب والعقوبات المفروضة على سورية والتجارة السورية.

2 - بلغ معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال الفترة 2005 وحتى العام الأول من الأزمة 2011 نحو 15%، ومن2005 وحتى الفترة 2012-2014 من الأزمةنحو 1%.

3 – أن القوة التصديرية الأعلى كانت من نصيب الكمون (0.56%)، تليه البندورة (53%)، ثم التفاح (26%)، ثم الدراق والعدس (24%)، بينما انعدمت القوة التصديرية للأغنام، ولبعض المنتجات كالقمح والشعير والحمص والذرة.

4 – وجود بعض المشكلات والعقبات التي تواجه الشركات العاملة ، منها عدم دقة المعلومات التسويقية، خاصة عن الأسواق الخارجية، وعدم توافر الكميات المطلوبة للتصدير بالمواصفات المطلوبة، أو توافر العمالة المدربة على عمليات ما بعد الحصاد، بالإضافة إلى عراقيل بعض الأجهزة الوزارية، الصحة والجمارك والضرائب وغيرها.

التوصيات:

1 ضرورة رفع الحكومة للقيود عن الصادرات دون رفع القيود الرقابية من أجل الجودة والكفاءة: وضرورة خفض الرسوم والضرائب، وتقليل تكاليف الشحن والنقل البحري والجوي.

2 إعداد مواصفات موحدة للسلع تتوافق مع المواصفات الدولية، والاهتمام بتطوير عمليات ما بعد الحصاد (الفرز، التدريج ، التعبئة ، التخزين) على المستويات المختلفة للمسلك التسويقي مع توفير التقنيات الحديثة والعمالة المدربة.

3 إجراء دراسات للتعرف على المنتجات الأجنبية، وكيفية المنافسة في تصدير المنتجات السورية الزراعية.

المراجع:

1- ابراهيم، محمد عبدالله ، *دراسة اقتصادية لإمكانيات تنمية الصادرات لبعض الحاصلات الزراعية السورية*،رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس،2006.

2- إمام، شوقي، ***أثر التجارة الخارجية على التنمية الزراعية والسكانية*** ، المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات والبحوث العلمية،.2000

3-رهبان، عبدالرؤوف،*أهمية التجارة الخارجية السورية مجلة جامعة دمشق*، المجلد29، العدد4، .2013

4- غصن، زياد،*الصادرات الزراعية السورية*، موقع الكتروني،

http://syriasteps.com/index.php?d=132&id=61238 2014

5-التجارة الزراعية السورية،2009.**http://syriasteps.com/index.php?d**

6- المركز السوري لبحوث السياسات،*الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية* ، الجمعية السورية للثقافة والمعرفة،.2013

7-هيئة تنمية وترويج الصادرات، ورشة عمل، *استراتيجية تطوير الصادرات السورية*،*الأخبار*، العدد 2561الأربعاء8 نيسان 2015

8-هيئة تنمية وترويج الصادرات**id=61238& http://syriasteps.com/index.php?d=132**

9-Irfan., ul. H. *Trade Technology and InternationalCompetitiveness*. World Bank, EDI series.1995.